

النحو ونظم الكلم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني

دكتور / عصام تمام عبد الحميد علي

مدرس اللغة بكلية الآداب بقنا

جامعة جنوب الوادي، مصر

الكلمات المفتاحية: النحو، النظم، بناء الجملة، التعليق.

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث العلاقة بين النحو والنظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، فيستعرض مفهوم النظم عند سابقى الإمام من علماء العربية في محاولة منه لمعرفة موقع جهود الإمام من جهود سابقيه، ولتقييم مدى إفادة الإمام من هذه الجهود ومقدار ما أضافه إليها، ثم يتناول مفهومي النظم والنحو عند الإمام ويحدد مفهوم كل منهما في إطار المفهوم الآخر، وفي هذا يتناول المصطلحات التي وردت تحت مفهوم النحو، فيشرح مفاهيم النحو، ومعاني النحو، وتوحي معاني النحو، وقد استطاع البحث التفريق بين هذه المصطلحات فبيّن أن النحو عنده هو أبواب النحو المعروفة من مبتدأ وخبر وصفة وحال وفاعل ومفعول إلى غير ذلك من أبواب، أما معاني النحو فتشير عنده إلى الوجوه التي يحتملها كل باب من أبواب النحو وما بين هذه الوجوه من فروق، وأما توحي هذه المعاني فيعني عنده عملية الاختيار وحسن الاستخدام وفق قوانين النحو ومعانيه، كما يتناول البحث مقومات صياغة الجملة في إطار نظم الكلم عند الإمام، ويحدد هذه المقومات ويحصرها في: الاختيار، الترتيب، البناء، والتعليق، ويشرح كل مقوم من هذه المقومات ودوره في صياغة الجملة وموقعه من النظم.

مقدمة:

النظم هو الفكرة المركزية التي بنى عليها الإمام عبد القاهر الجرجاني كتابه دلائل الإعجاز، وقد جاء استعماله لهذا المصطلح خلال ردّه على من نسبوا النظم والفصاحة للحروف والكلمات دون معانيها، ومن ثم نسبوا الإعجاز في القرآن الكريم إلى اللفظ دون المعنى، وهذا ما رفضه الإمام جملةً وتفصيلاً، محاولاً بكل ما أُوتي من حجةٍ إبطال ما زعمه هؤلاء، وقد كان رده عليهم شرحاً للنظم وإيضاحاً لحقيقته، وقد مثلت فكرة النظم عند الإمام نظريةً متكاملة في صياغة الجملة العربية والكلام العربي في جملته، فهي تشرح طريقة تأليف الكلام ومنهج صياغته في اللغة العربية، متخذةً من أحكام النحو ومعانيه مرجعيةً وغاية في التأليف والصياغة.

وقد "وقف الكثير من الباحثين وقفةً طويلة عند نظرية (النظم) وأخذوا ينقّبون عن جذورها، ويتساءلون: هل سبق بها عبد القاهر، أم هي وليدة فكره؟"^(١)، ويسعى هذا المبحث للإجابة عن هذا التساؤل من خلال محاولة تتبع مفهوم النظم لدى سابقي الإمام عبد القاهر، سعياً نحو معرفة أثرهم في تشكيل مفهوم النظم عند الإمام ومدى إفادة الإمام مما ورد لديهم، ثم محاولة معرفة موقع النظم من النحو وكذلك موقع التعليق منه، ويمكن تناول هذه المسائل من خلال العناصر التالية:

أولاً: النظم بين الإمام وسابقه.

ثانياً: مفهوم النظم وموقعه من النحو عند الإمام.

ثالثاً: ثالثاً: مقومات بناء الجملة في إطار نظم الكلم عند الإمام.

وتفصيل القول في هذه العناصر على النحو التالي:

(١) فلسفة عبد القاهر الجرجاني اللغوية في دلائل الإعجاز، ٨٠.

أولاً: النظم بين الإمام وسابقه:

لتقييم جهود الإمام عبد القاهر في شرح مفهوم النظم ومكوناته، لا بد لنا من معرفة موقع جهوده من جهود سابقه ممن اهتموا بهذا المفهوم، وذلك لتقييم مدى إفادة الإمام من جهود سابقه، وموقفه من هذه الجهود، ومقدار ما أضافه إليها، وقبل تناول جهود السابقين وموقف الإمام منها، لا بدّ من معرفة الأصل اللغوي للنظم، ومن ثم يمكن تقسيم الكلام تحت هذا العنصر إلى ثلاث نقاط؛ هي:

١- النظم في اللغة.

٢- مفهوم النظم عند سابقي الإمام.

٣- موقف الإمام من جهود سابقه في تناول النظم.

وتفصيل القول في هذه النقاط على النحو التالي:

١- النظم في اللغة:

يرجع الأصل اللغوي للنظم إلى مادة (ن - ظ - م)، وقد وردت في معاجم اللغة العربية بعدة معانٍ؛ منها ما جاء في لسان العرب من قول ابن منظور: "النظم: التأليف؛ نظمه ينظمه نظماً ونظاماً ونظمه فاننظم وتنظّم. ونظمت اللؤلؤ أي جمعته في السلك، والتنظيم مثله، ومنه نظمت الشعر ونظمته... وكل شيء قرنته بآخر أو ضمنت بعضه إلى بعض فقد نظمته.." (١). وفي القاموس المحيط: "هو التأليف، وضم شيء إلى شيء آخر، ونظم اللؤلؤ ينظمه نظماً ونظاماً ونظمه: ألفه وجمعه في سلك فاننظم.." (٢).

وبهذا فالنظم في اللغة يعني التأليف وضم الشيء إلى الشيء، أو إقران الشيء بالشيء على طريقة مخصوصة.

٢- مفهوم النظم عند سابقي الإمام عبد القاهر:

تنوّعت استعمالات العلماء لمفهوم النظم ما بين الاستعمال الصريح للفظ النظم أو أحد مشتقاته، وما بين ذكر مفهومه بألفاظ أخرى مثل التأليف، وفي هذه النقطة يحاول البحث تتبع ورود لفظ النظم أو مفهومه عند علماء العربية من أسلاف الإمام عبد القاهر، ويراعي في هذا التتبع الترتيب التاريخي سعيًا نحو معرفة تطوّر المصطلح.

(١) لسان العرب، لابن منظور، ٥٧٨ / ١٢.

(٢) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ١١٦٢.

ولعل أقدم ما يشير إلى النظم في تاريخ التأليف العربي هو ما جاء عند ابن المقفع (ت ٥١٣٢)^(١) من قوله: "قليل علم الواسفون المخبرون أن أحدهم - وإن أحسن وأبلغ - ليس زائداً على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتاً وزبرجداً ومرجاناً، فنظمه قلائد وسموطاً وأكاليل، ووضع كل فصّ موضعه، وجمع إلى كل لون شبهه وما يزيده بذلك حسناً، فسمي بذلك صانعاً رقيقاً.." ^(٢)، وفي هذا الكلام يشرح ابن المقفع طريقة نظم الكلام وتأليفه ويشبهها بنظم الجواهر وتشكيلها، وقد استعمل الفعل (نظم) في كلامه وقد قصد به - كما هو واضح من سياق الكلام - الضم والتأليف.

ويتتبع مفهوم النظم عند سيبويه (ت ٥١٨٠)، نجد أنه لم يستعمل لفظ النظم أو أحد مشتقاته إلا أن له كلاماً يلخص فيه مفهومه، يقول: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غداً. وأما المحال فأن تنقض كلامك أول كلامك بآخره فنقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكى زيداً يأتيتك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس" ^(٣).

وليست الاستقامة عند سيبويه سوى حسن النظم والتأليف، وليس القبح سوى فسادهما؛ فـ"وضع الألفاظ في غير موضعها عند سيبويه دليل على قبح النظم وفساده، فإذا قلت: قد زيداً رأيت، وكى زيد يأتيتك. لكان الكلام قبيحاً والنظم فاسداً، وإن لم تعرف أن ذلك الفساد في النظم مرجعه إلى عدم جواز دخول "قد وكى" على الأسماء فإن ذلك يحس بالذوق" ^(٤)، والفساد هنا لتنافي العلاقة بين هذه الأدوات وبين ما أدخلت عليه.

وقد استعمل سيبويه لفظ التأليف في موضعين من كتابه؛ هما:

(١) ينظر: النظم من سيبويه إلى الجرجاني، ٤.

(٢) الأدب الصغير، لابن المقفع، ١٣.

(٣) الكتاب، سيبويه، ١ / ٢٦، ٢٥.

(٤) نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني؛ مقدماتها، أركانها، قيمتها، ٥.

١- قوله: "ألا ترى أنك لو قلت: أسأل واسطاً كان في الانصراف على حاله إذا قلت: أهل واسط فأنت لم تغير ذلك المعنى وذلك التأليف إلا أنك حذفته"^(١). ويذهب بعض الباحثين إلى أن "مقصود سيبويه من كلمة التأليف هنا هو نظم العبارة أو تأليف الجملة، انطلاقاً من متجهه النحوي الذي لم يكن يعنى إلا بتركيب الجملة وحدها دون تركيب الجملة مع الجمل الأخرى"^(٢)، وهنا "يلتقي مصطلح التأليف الذي ذكره عبد القاهر الجرجاني، وأكدّه في مواضع متعددة مع مصطلح التأليف الذي ذكره سيبويه"^(٣) في هذا النص.

٢- قوله: "ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة استتقالاً للمتحرّكات مع هذه العدة ولا بد من ساكن، وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل علبط ولا يكون ذلك في غير المحذوف، ومما يدلّك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك نحو قولك: جعل لك وفعل لبيد"^(٤). ولعل سيبويه هنا يقصد بتأليف الشعر نظمه، وهو بهذا المعنى بعيد عن مفهوم النظم الذي يعني تأليف الكلم وضمه على طريقة مخصوصة، بل هو أقرب إلى نظم الحروف والذي لا يضع في اعتباره أدنى اهتمام بالمعنى بل كل اهتمامه صفات الحروف أو الأصوات.

وإذا تتبعنا مفهوم النظم عند الجاحظ (ت ٥٢٥٥) نلاحظ تطوراً كبيراً في الاهتمام به، فنراه يقول حكايةً عن الكسائي: "لقيت أعرابياً فجعلت أسأله عن الحرف بعد الحرف، والشيء بعد الشيء أقرنه بغيره، فقال: تالله ما رأيت رجلاً أقدر على كلمة إلى جنب كلمة أشبه شيء بها وأبعد شيء منها منك"^(٥)، وهذا هو عين النظم والتأليف، بل نُسب إلى الجاحظ كتابٌ يحمل عنوان (نظم القرآن) إلا أن هذا الكتاب قد فُقد^(٦)، ولم يكن الجاحظ الوحيد الذي ضمّن عنوان كتابه لفظ النظم، فقد جاء أن أبا عبد الله بن

(١) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٤٧.

(٢) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، ٢٢٩.

(٣) نظرية القرآن في التحليل اللغوي، ١٤.

(٤) الكتاب، لسيبويه، ٤/ ٤٣٧.

(٥) البيان والتبيين، للجاحظ، ٢/ ٢٩٧.

(٦) ينظر: فلسفة عبد القاهر الجرجاني اللغوية في دلائل الإعجاز، ٨١.

محمد بن زيد الواسطي (ت ٣٠٦هـ) قد عنون كتاباً له بإعجاز القرآن في نظمه وتأليفه^(١).

ثم تطوّر استعمال العلماء للنظم إلى مرحلة مهمة، وهي مرحلة محاولة وصف النظم أو تعريفه؛ فنجد ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) يقول "النظم بمعنى سبك الألفاظ، وضم بعضها إلى بعض في تأليف دقيق بينها وبين المعاني، فيجريان معاً في سلاسة وعضوبة كالجدول، لا تعثر ولا كلفة ولا حوش في اللفظ ولا زيادة أو فضول"^(٢)، وفي هذا الكلام "يظهر مصطلح النظم بشكل أوضح، فهو ضم لفظة إلى أخرى بطريقة مخصوصة بما يتناسب مع المعاني"^(٣).

كما نجد كلاماً للمبرد (ت ٢٨٥هـ) يجعل فيه النظم شرطاً من شروط البلاغة في الكلام، فنراه يقول - حكاية عن أبي العباس محمد بن يزيد الثمالي في جوابه على رسالة أحمد ابن الواثق - : "حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم، حتى تكون الكلمة مقاربة أختها ومعاضدة شكلها"^(٤).

أما أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) فقد خطا في طريق فهم النظم خطوات جادة، فنجد عنده فهماً دقيقاً لمفهوم النظم والتأليف، جاء هذا في غير موضع من مناظرته المعروفة مع متي بن يونس؛ أهم هذه المواضع:

١ - بعدما ذكر متي أنه يكفيه من اللغة العربية مجرد معرفة الاسم والفعل والحرف، بحجة أنه يتبلّغ بهذا القدر من اللغة إلى أغراض قد هدبت لها يونان، يرد عليه السيرافي قائلاً: "أخطأت؛ لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وضعها وبنائها، على الترتيب الواقع في غرائز أهلها، وكذلك أنت محتاج بعد هذا، إلى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف، فإن الخطأ والتحريف في الحركات، كالخطأ والفساد في المتحركات. وهذا باب أنت وأصحابك ورهطك عنه في غفلة، على أن ههنا سرّاً ما علق بك، ولا أسفر لعقلك، وهو: أن تعلم أن لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرى من جميع جهاتها، بحدود صفاتها في أسمائها وأفعالها، وحروفها وتأليفها، وتقديمها

(١) ينظر: فلسفة عبد القاهر الجرجاني اللغوية في دلائل الإعجاز، ٨١.

(٢) تأويل مشكل القرآن. لابن قتيبة

(٣) النظم من سبويه إلى الجرجاني، ٤.

(٤) كتاب البلاغة، للمبرد، ٨١.

وتأخيرها، واستعارتها وتحقيقتها، وتشديدها وتخفيفها، وسعتها وضيقها، ونظمها ونثرها، وسجعها ووزنها وميلها، وغير ذلك مما يطول ذكره^(١). وهنا يستعمل السيرافي لفظ التأليف للدلالة على النظم، إلا أنه يشير بلفظ النظم إلى الشعر في مقابل النثر.

٢- ثم ذهب السيرافي بعيداً في فهم النظم "فأوضح حقيقة (النظم) الذي تبنّاه عبد القاهر وبسط القول فيه"^(٢)؛ فنراه يذكر أن "معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ في ذلك، وإن زاغ شيء عن النعت، فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم"^(٣).

٣- ثم يزيد الأمر وضوحاً فيقول: "ألا تعلم يا أبا بشر أن الكلام اسم واقع على أشياء قد اختلفت بمراتب؟ مثال ذلك أنك تقول: هذا ثوب، والثوب يقع على أشياء بها صار ثوباً، ثم به نسج بعد أن غزل، فسداته لا تكفي دون لحمته، ولحمته لا تكفي دون سداته، ثم تأليفه كنسجه، وبلاغته كقصارته، ودقة سلكه كرقعة لفظه، وغلظ غزله ككثافة حروفه، ومجموع هذا كله ثوب، ولكن بعد تقدمه كل ما يحتاج إليه فيه"^(٤). وهذا هو عين مفهوم النظم الذي يعني تأليف الكلام ووضع كل كلمة من التأليف في موضعها الذي يقتضيه السياق الذي جاء فيه الكلام.

أما الرماني (ت ٥٣٨٦) فقد جعل النظم من أسباب ارتفاع مرتبة حُسن البيان في الكلام، فنراه يقول: "وحسن البيان في الكلام على مراتب، فأعلاها مرتبة ما جمع أسباب الحسن في العبارة من تعديل النظم حتى يحسن في السمع ويسهل على اللسان وتقبله النفس تقبل البرد وحتى تأتي على مقدار الحاجة فيما هو حقه من الرتبة"^(٥)، ثم يشير إلى أن دلالة النظم أو التأليف غير متناهية بخلاف دلالة الاسم أو الصفة والتي تقف في الدلالة عند حدّ معلوم، ومن ثم فهو يرى أن "دلالة الأسماء والصفات متناهية، فأما دلالة التأليف فليس لها نهاية، ولهذا صار التحدي فيها بالمعارضة لتظهر

(١) معجم الأبياء، ٢/ ٨٩٩.

(٢) فلسفة عبد القاهر النحوية في دلائل الإعجاز، ٩١، ٩٢.

(٣) معجم الأبياء، ٢/ ٩٠٣.

(٤) معجم الأبياء، ٢/ ٩٠٣.

(٥) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص ١٠٧.

المعجزة^(١)، وفي هذا يذهب إلى أن دلالة الكلمة المفردة قبل الدخول في تأليف لا تتخطى دلالتها المعجمية أو الصرفية، في حين تكتسب بانضمامها إلى غيرها في التأليف دلالات لا تقف عند حدّ معلوم، ومن ثم كان التحدي في القرآن الكريم بالمعارضة لتأليفه ونظمه لا لكلماته المفردة.

ولم يختلف **الخطابي** (ت ٣٨٨هـ) كثيراً عن الرماني في استعمال النظم، فقد جعله مقومًا من مقومات البلاغة والبيان في الكلام، يقول: "أجناس الكلام مختلفة، ومراتبها في نسبة التبيين متفاوتة، ودرجاتها في البلاغة متباينة غير متساوية، فمنها البليغ الرصين الجزل، ومنها الفصيح القريب السهل، ومنها الجائز الطلق الرسل، وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود دون الهجين المذموم... فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصةً، وأخذت من كل نوع من أنواعه شعبةً، فانظم لها بامتزاج هذه الأوصاف نمطٌ من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعدوبة.. فكان اجتماع الأمرين في **نظمه** مع نبوء كل واحد منهما على الآخر فضيلة خص بها القرآن"^(٢).

ويجعل **الخطابي** إعجاز القرآن في العجز عن الإحاطة بالكلمات ومدلولاتها وكذلك العجز عن الإحاطة بكل وجوه النظم والتأليف، يقول: "إنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظٌ حامل، ومعنى به قائم، ورباطٌ لهما **ناظم**، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى **نظماً أحسن تأليفاً وأشدّ تلاؤماً وتشاكلاً من نظمته**"^(٣)، ويخلص هنا إلى " أن القرآن إنما صار معجزاً؛ لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف متضمناً أصح المعاني"^(٤).

ويقول مشيراً إلى عجز العرب عن معارضة القرآن والإتيان بمثله: " فكيف يتوهم عليهم العجز عن معارضته والإتيان بمثله وهم عرب فصحاء مقننون على التصرف في أودية الكلام، عارفون **بنظومه** قصيده ورجزه وسجعه وسائر فنونه"^(٥)، ويقول في موضع آخر: "وأما رسوم **النظم** فالحاجة إلى الثقافة والحدق فيها أكثر؛ لأنها لجام

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ١٠٧

(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ٢٦

(٣) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ٢٦، ٢٧ .

(٤) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص ٢٧.

(٥) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ٣٥.

الألفاظ، وزمام المعاني وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه ببعض فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان"^(١).

ويعلق الدكتور محمد حسين أبو موسى على كلام الخطابي قائلاً: "حين نتأمل هذا الكلام نجده قريباً من النظم الذي أشار إليه عبد القاهر وجعله أساس بحثه في الإعجاز البلاغي؛ لأنه يعنى بالروابط بين الكلمات والجمل، وليس هذا إلا توخي معاني النحو كما يقول عبد القاهر"^(٢).

أما أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) فقد استعمل أكثر من لفظ للدلالة على النظم، مثل: التأليف، والرصف والنظم، فمن المواضع التي استعمل فيها لفظ التأليف للتعبير عن مفهوم النظم قوله: "وقد علمنا أن الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأخل بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصّه الله به من حسن التأليف، وبراعة التركيب"^(٣)، ومن مواضع استعماله لفظ الرصف والتأليف قوله: "الكلام — أيدك الله — يحسن بسلاسته وسهولته ونصاعته وتخيّر لفظه، وإصابة معناه... فتجد المنظوم مثل المنثور في سهوله مطلعته وجودة مقطعه وحسن رصفه وتأليفه وكمال صوغه وتركيبه"^(٤).

ومن المواضع التي جمع فيها ألفاظ النظم والتأليف والرصف للدلالة على مفهوم النظم قوله: "أجناس الكلام المنظومة ثلاثة: الرسائل والخطب، والشعر، وجميعها تحتاج إلى حسن التأليف وجودة التركيب، وحسن التأليف يزيد المعنى وضوحاً وشرحاً، ومع سوء التأليف ورداءة الرصف والتركيب شعبة من التعمية، فإذا كان المعنى سلبياً، ورصف الكلام رديئاً لم يوجد له قبول ولم تظهر عليه طلاوة، وإذا كان المعنى وسطاً ورصف الكلام جيداً كان أحسن موقعاً وأطيب مستمعاً؛ فهو بمنزلة العقد إذا جعل كل خرزة منه إلى ما يليق بها كان رائعاً في المرأى، وإن لم يكن مرتفعاً جليلاً، وإن اختل نظمه فضمت الحبة منه إلى ما لا يليق بها اقتحمته العين وإن كان

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ٣٦

(٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ٩٠.

(٣) الصناعتين، ١.

(٤) الصناعتين، ٥٥.

فائقاً ثميناً^(١)، وكذلك قوله: "إنما تتفاضل الناس في الألفاظ ورصفها وتأليفها ونظمها"^(٢).

وللعسكري كلام تطابق فيه فهمه للنظم مع فهم الإمام عبد القاهر، يقول: "والمعاني بعد ذلك على وجوه: منها ما هو مستقيم حسن، نحو قولك: قد رأيت زيداً. ومنها ما هو مستقيم قبيح نحو قولك: قد زيداً رأيت. وإنما قبح لأنك أفسدت النظام بالتقديم والتأخير، ومنها ما هو مستقيم النظم، وهو كذب مثل قولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر. ومنها ما هو محال، كقولك: آتيتك أمس وأتيتك غداً. وكل محال فاسد، وليس كل فاسد محالاً؛ ألا ترى أن قولك: قام زيد فاسد، وليس بمحال. والمحال ما لا يجوز كونه ألبتة، كقولك: الدنيا في بيضة. وأما قولك: حملت الجبل وأشباهه فكذب وليس بمحال، إن جاز أن يزيد الله في قدرتك فتحملة"^(٣)، ويتطابق هذا الكلام تماماً مع ما ذكره سيبويه في حسن النظم وفساده^(٤).

كما يشير العسكري إلى اختيار مواقع الألفاظ في النظم، وهذا عين ما أكد عليه الإمام عبد القاهر، يقول العسكري: "وحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها، وتمكن في أماكنها، ولا يُستعمل فيها التقديم والتأخير، والحذف والزيادة إلا حذفاً لا يُفسد الكلام، ولا يعمي المعنى؛ وتضم كل لفظة منها إلى شكلها، وتضاف إلى فقرها، وسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيرها منها، وصرافها عن وجوها، وتغيير صنعتها، ومخالفة الاستعمال في نظمها"^(٥).

وعلى الرغم من أن أبا هلال العسكري استعمل كلمة النظم للدلالة على تأليف الكلام إلا أنه في المقابل استعملها كثيراً للدلالة على الشعر في مقابل النثر، فهو يصف الشعر بالنظم، ومن ذلك قوله: "فمن الكلام المستوي النظم الملتئم الرصف قول بعض العرب: والمنظوم الجيد ما خرج مخرج المنثور في سلاسته، وسهولته واستوائه، وقلة ضروراته"^(٦)، ويقول أيضاً: "ولا تكاد القصيدة تستوي أبياتها في حسن

(١) الصناعتين، ١٦١.

(٢) الصناعتين، ١٩٦.

(٣) الصناعتين، ٧٠.

(٤) ينظر: ص ٧ من هذا البحث.

(٥) الصناعتين، ١٦١.

(٦) الصناعتين، ١٦٥.

التأليف^(١)، ويقول في وصف بعض أبيات شعر أوردتها: "فهذا نظمٌ حسنٌ وتأليفٌ مختارٌ"^(٢)، كما يقول: "وأحد أسباب إخفاء السرِّق أن يأخذ معنى من نظم فيورده في نثر، أو من نثر فيورده في نظم"^(٣).

ولم يختلف الباقلائي (ت ٤٠٦هـ) عن الرماني والخطابي في التأكيد على أن إعجاز القرآن الكريم في نظمه وتأليفه، فهو يذهب إلى أن القرآن الكريم يتفرد عن بقية الكتب السماوية بأنه معجز في نظمه وتأليفه، يقول: "إن قيل: فهل تقولون بأن غير القرآن من كلام الله عز وجل معجز، كالتوراة والإنجيل والصحف؟ قيل: ليس شيء من ذلك بمعجز في النظم والتأليف، وإن كان معجزاً كالقرآن فيما يتضمن من الإخبار عن الغيوب"^(٤)، ويشير إلى أن نظم القرآن أحد وجوه إعجازه، فيقول - مشيراً إلى وجوه إعجاز القرآن الكريم - : "والوجه الثالث أنه بديع النظم، عجيب التأليف، متناه في البلاغة إلى الحد الذي يُعلم عجز الخلق عنه.. فالذي يشتمل عليه بديع نظمه المتضمن للإعجاز وجوهٌ: منها ما يرجع إلى الجملة، وذلك أن نظم القرآن على تصرف وجوهه وتباين مذاهبه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم"^(٥)،^(٦).

ثم يذكر وجهاً من وجوه الإعجاز في نظم القرآن الكريم وتأليفه وهو وحدة نظمه وتأليفه وعدم تفاوته أو تباينه على الرغم من اختلاف الوجوه والمناسبات التي يأتي فيها، فنراه يقول: "إن عجيب نظمه، وبديع تأليفه لا يتفاوت ولا يتباين على ما يتصرف إليه من الوجوه التي يتصرف فيها من ذكر قصص ومواعظ واحتجاج، وحكم وأحكام، وإعذار وإنذار، ووعد ووعيد، وتبشير وتخويف وأوصاف، وتعليم أخلاق كريمة.. وقد تأملنا نظم القرآن، فوجدنا جميع ما يتصرف فيه من الوجوه التي قدمنا ذكرها، على حدٍّ واحد في حسن النظم، وبديع التأليف والرصف، لا تفاوت فيه ولا انحطاط عن المنزلة العليا، ولا إسفاف فيه إلى المرتبة الدنيا"^(٧)، ثم يؤكد إعجاز نظم القرآن وعدم

(١) الصناعتين، ١٦٦.

(٢) الصناعتين، ١٦٦.

(٣) الصناعتين، ١٩٨.

(٤) إعجاز القرآن، للباقلاني، ٣١.

(٥) أي كلام الخلق من إيس وجن.

(٦) إعجاز القرآن للباقلاني، ٣٥.

(٧) إعجاز القرآن، ٣٦، ٣٧.

مقدرة الجن والإنس على الإتيان بشيء من مثل نظمه، فيقول: "إن نظم القرآن وقع موقعاً في البلاغة يخرج عن عادة كلام الجن، كما يخرج عن عادة كلام الإنس، فهم يعجزون عن الإتيان بمثله كعجزنا ويقصرون دونه كقصورنا"^(١).

وعلى نهج أبي هلال العسكري نجد الباقلائي يستعمل لفظ النظم في بعض المواضع عنواناً للشعر في مقابل النثر، فنراه يقول مشيراً إلى كلام العرب: "قد علمنا أن كلامهم ينقسم إلى نظم ونثر، وكلام مقفى غير موزون، وكلام موزون غير مقفى، ونظم موزون ليس بمقفى كالخطب والسجع، ونظم مقفى موزون له روي"^(٢). ولعل هذا النوع من استعمال لفظ النظم بمعنى الشعر عند الباقلائي هو ما جعل الدكتور محمد حسين أبو موسى يذهب إلى أن النظم عند الباقلائي "نظمٌ غير هذا النظم المذكور عند عبد القاهر، وأنه يعني به طريقة الكلام وأسلوبه، فهو مقابل الشعر والسجع والكلام المرسل"^(٣)، إلا أن هذا التعميم في الحكم من الدكتور محمد حسين أبي موسى مردود عليه بأن الباقلائي استعمل النظم بمعناه عند الإمام عبد القاهر بدليل ما أوردناه - في الصفحة السابقة - من كلام الباقلائي جاء فيه بنفس مفهوم النظم عند الإمام عبد القاهر، وبدليل استعمال كلمة التأليف مرادفاً للنظم، وكلاهما يعني الضم على طريقة مخصوصة.

أما المرحلة المهمة من مراحل فهم النظم فكانت فيما كتبه القاضي عبد الجبار (ت ٥٤١٥هـ) في النظم والذي يلتقي فيه مع كثير مما كتبه الإمام عبد القاهر، فنجد القاضي عبد الجبار يجعل الفصاحة في النظم، ومن ثم فهو ينفي الفصاحة عن الكلمات المفردة قبل دخولها في النظم، يقول: "اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضع التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع؛ لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها، أو مواقعها، ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض؛ لأنه قد يكون

(١) إجاز القرآن، ٣٨.

(٢) إجاز القرآن، ٦٢.

(٣) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ٨٩.

لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها، وحركاتها، وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها^(١).

ويذهب القاضي عبد الجبار إلى أن نظم القرآن له خصوصية يخرج بها عن عادة العرب في نظم الكلام، فنراه يقول: "اعلم أن التحدي وإن كان قد يصح بقدر من الفصاحة والبلاغة، فمتى اختص ما له قدر عظيم في الفصاحة بطريقة من النظم خارجة عن العادة يكون وجه الإعجاز فيه أظهر وأبين، وظهور عجز الغير عنه أكشف، فلما كان الأمر كذلك أجرى الله تعالى حال القرآن، على مثله ليكون وجه الإعجاز فيه أبين، فخصه الله تعالى بطريقة مخصوصة عن نظمهم ونثرهم، ويقدر من الرتبة في الفصاحة خارج عن عادتهم، فلذلك اشتبهت الحال فظن بعضهم أن وجه الإعجاز يرجع إلى النظم، وبعضهم أنه يرجع إلى قدر من الفصاحة، في أنها لو انفردت لكان معجزاً مخالفاً لمرتبته في طريقة النظم؛ لأنها لو عريت عن الرتبة المخصوصة في الفصاحة لم يكن معجزاً"^(٢).

وبعد هذا الاستعراض السريع لمفهوم النظم عند سابقى الإمام عبد القاهر يتبين لنا أن الإمام عبد القاهر لم يكن أول من استعمل لفظ النظم، فقد سبقه إلى ذلك كثير من علماء العربية، ولم يكونوا جميعاً يطلقون لفظ النظم بنفس المفهوم الذي استعمله الإمام عبد القاهر، فمنهم من استعمله للدلالة على الشعر في مقابل النثر، ومنهم من استعمله بمعنى الضم والتأليف — وهو المعنى الذي أراده الإمام من النظم — ولم يقتصر استعمال النظم على فرع من فروع البحث دون سواه، فقد استعمله النحاة واللغويون والبلاغيون والنفاد، وقد حصر أحد الباحثين الاتجاهات التي أفاد منها الإمام في تشكيل نظريته في النظم في اتجاهين، هما الاتجاه النحوي، واتجاه البحث في وجوه إعجاز القرآن الكريم^(٣).

٣- موقف الإمام من جهود سابقيه في النظم:

بعد استعراض مفهوم النظم عند أسلاف الإمام عبد القاهر الجرجاني، يحاول البحث تحديد موقف الإمام من هذه الجهود، لبيان مدى إفادته منها في تشكيل نظريته،

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل (كتاب إعجاز القرآن)، ١٩٩.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل (كتاب إعجاز القرآن)، ٢٢٤.

(٣) ينظر: النظم من سيوبه إلى الجرجاني، ١.

ولبيان الجديد الذي تفرّد به الإمام في فهم النظم وتناوله حتى صار مصطلح النظم لصيقاً به دون غيره من العلماء السابقين أو اللاحقين؟

وقد "وقف الكثير من الباحثين وقفة طويلة عند نظرية (النظم) وأخذوا ينقبون عن جذورها، ويتساءلون: هل سبق بها عبد القاهر أم هي وليدة فكره؟"^(١)، فيذهب الدكتور محمد حسين أبو موسى إلى أن "فكرة النظم معروفة في محيط المشتغلين بمسألة الإعجاز؛ إذ إنها وليدة الدراسة في هذا الباب"^(٢)، ويرى أن "النظم قد تواردت عليه مفاهيم مختلفة في البيئات الفكرية المختلفة، فالنظم له مفهوم عند القاضي عبد الجبار، وله مفهوم عند علي بن عيسى الرماني، وله مفهوم عند القاضي الباقلاني، ثم إن الإمام عبد القاهر بسط درسه بسطاً علمياً دقيقاً.. وأفاد كثيراً من جهود العلماء قبله"^(٣).

كما يرى كامل الخولي أنه "إذا كنا نعرف أن الجاحظ كتب كتاباً في نظم القرآن ونوّه به، وأن أبا يزيد الواسطي كتب كتاباً في إعجاز القرآن بنظمه، فإن ذلك يوحي إلينا أن هناك جهوداً أخرى كانت عاملاً هاماً في تطور فكرة النظم في محيط الدراسات القرآنية، فكوّنت روافد مختلفة أفاد منها عبد القاهر الجرجاني في بسط الفكرة وتحليلها"^(٤).

ويقرر الدكتور مخيمر أن علاقة الإمام بما جاء عند سابقه من آراء في النظم هي مجرد اطلاع على هذه الآراء، يقول: "تستطيع أن نقول إن عبد القاهر اطلع على مؤلفات سابقه في الدفاع عن الإعجاز القرآني، ولكنه اتجه وجهة جديدة، وله منهجه الخاص به، وقد جعل عماد هذا النهج علم النحو متكناً على ما غرسه له أئمة النحو الأول، حيث أصل ثقافته ومنبعه الأصيل"^(٥)، ويقرر الدكتور مخيمر أنه "ليس هناك أدنى شك في أن النظم قبل عبد القاهر الجرجاني كان له وجود في المحيط النحوي، وأن جذوره متأصلة عند النحاة الأولين وهذا واضح في كتبهم"^(٦).

(١) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، ٨٠، ٨١.

(٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ٨٨.

(٣) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ١٨٧.

(٤) أثر القرآن في تطور البلاغة العربية، ١٦٩.

(٥) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، ٩٤.

(٦) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، ٩٨.

ويقرر الإمام عبد القاهر ذاته أنه قد سبق بمن تكلم في النظم وأعظم شأنه؛ فيقول: "قد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره والتتويه بذكره وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ وبتهم الحكم بأنه الذي لا تمام دونه ولا قوام إلا به، وأنه القطب الذي عليه المدار والعمود الذي به الاستقلال"^(١).

ويُرجع الإمام اهتمام العلماء بالنظم إلى ما فيه من شرف وفضيلة لا ينصرف عنها إلا ضعيف الرأي قصير الهمة، يقول مشيراً إلى النظم: "وما كان بهذا المحل من الشرف وفي هذه المنزلة من الفضل وموضوعاً هذا الموضوع من المزية وبالغاً هذا المبلغ من الفضيلة كان حري بأن توظف له الهمم وتوكل به النفوس وتحرك له الأفكار وتستخدم فيه الخواطر، وكان العاقل جديرًا أن لا يرضى من نفسه بأن يجد فيه سبيلاً إلى مزية علم وفضل استبانة وتلخيص حجة وتحرير دليل ثم يعرض عن ذلك صفحاً ويطوي دونه كشحاً وأن يربأ بنفسه وتدخل عليه الأنفة من أن يكون في سبيل المقادير الذي لا يبيت حكماً ولا يقتل الشيء علماً ولا يجد ما يبرئ من الشبهة ويشفي غليل الشاك وهو يستطيع أن يرتفع عن هذه المنزلة ويبين من هو بهذه الصفة، فإن ذلك دليل ضعف الرأي وقصر الهمة ممن يختاره ويعمل عليه"^(٢).

وقد وقف الإمام إزاء جهود سابقيه موقف الناقد الذي راح يفند آراء سابقيه في النظم، ليأخذ ما صحَّ منها ليبيّن عليها آراءه، رافضاً ما خالف العلم من آرائهم، فنراه — مثلاً — يرفض قول من نسب الفصاحة إلى اللفظ، فيقول: "من المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري مجراها مما يُفرد فيه اللفظ بالنعته والصفة ويُنسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى"^(٣) ولا يكتفي في هذه المسألة بمجرد الرفض، بل يبيّن رأيه على افتراض أن ثمة من يدعي فيقول: "فماذا دعا القدماء إلى أن قسّموا الفضيلة بين المعنى واللفظ؛ فقالوا معنى لطيف ولفظ شريف وفخموا شأن اللفظ وعظّموه حتى تبعهم في ذلك من بعدهم وحتى قال أهل النظر: إن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد

(١) دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر، ٨٠.

(٢) دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر، ٨٠، ٨١.

(٣) دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر، ٤٣.

الألفاظ، فأطلقوا كما ترى كلامًا يوهم كل من يسمعه أن المزية في حاقّ اللفظ؟^(١)، وهنا يقصد الإمام ما ذهب إليه القاضي عبد الجبار من أن التزايد يقع في الألفاظ ولا يقع في المعاني، وذلك في قوله: "...على أنا نعلم أن المعاني لا يقع فيها تزايد، فإذن يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عند الألفاظ التي يُعَبَّر بها عنها"^(٢).

بل يذهب الإمام إلى ما هو أبعد من نقد آراء سابقيه، فيشرح أصل قولهم بهذه الآراء فمثلاً يشرح كيف نشأ رأي القائلين بأن النظم يكون للألفاظ فيقول: "لما كانت المعاني إنما تنتبين بالألفاظ وكان لا سبيل للمرتّب لها والجامع شملها إلى أن يعلمك ما صنع في ترتيبها بفكره إلا بترتيب الألفاظ في نطقه تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، ثم بالألفاظ بحذف الترتيب، ثم أتبعوا ذلك من الوصف والنعته ما أبان الغرض وكشف عن المراد كقولهم لفظ متمكّن يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمن فيه، ولفظ قلق ناب يريدون أنه من أجل أن معناه غير موافق لما يليه كالحاصل في مكان لا يصلح له فهو لا يستطيع الطمأنينة فيه إلى سائر ما يجيء في صفة اللفظ مما يعلم أنه مستعار له من معناه وأنهم نحلوه إياه بسبب مضمونه ومؤداه"^(٣).

ويرى الإمام أن القائلين بأن النظم يكون في الألفاظ لن يصلوا إلى حقيقة الإعجاز، فيقول: "إن اقتصر البعض على المزية المحصورة بنظم الكلم وبأن النظم هو نظم للألفاظ دون المعاني، دون المزية الأخرى في توخي معاني النحو، فإنهم لن يصلوا إلى حقيقة الإعجاز باعتقادهم أن الفصاحة لا تظهر بأفراد الكلمات وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة"^(٤).

وخلاصة القول في موقف الإمام من كتابات سابقيه في النظم أنه "على الرغم من أن مصطلح النظم تناولته كتب الباحثين في الإعجاز القرآني، لكنهم نادرًا ما فصلوا القول فيه ليكون علمًا على نظرية متكاملة مؤهّلة لتكون أساسًا في دراسة أية ظواهر لغوية أو أدبية، بينما استطاع الجرجاني أن يتوصل إلى أبعاد دقيقة وعميقة خرج منها

(١) دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر، ٦٣.

(٢) إعجاز القرآن، للقاضي عبد الجبار، ١٩٩، ٢٠٠.

(٣) دلائل الإعجاز، ٦٤.

(٤) نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني؛ مقدماتها، أركانها، قيمتها، ١٢.

إلى أن النظم الناجم عن مجموعة الروابط والعلاقات اللغوية، هو الذي يحدد معنى اللفظة ويعطيها قيمتها ومزيتها وأن لا قيمة لها خارج السياق^(١)، ولعل السبب في اقتران النظم بالإمام عبد القاهر يرجع إلى أنه "استطاع بفكره الخلاق أن يستفيد من جهود السابقين عليه، حيث نجد قبله تراثاً فكرياً ولغوياً كبيراً، تمكن أن يشكل منه نظرية تُفسّر من خلالها العلاقات اللغوية في السياق، وهي نظرية النظم"^(٢)، حيث "قام بلم شتات الأفكار والملاحظات المتناثرة في تراث سابقه ليشكل من ذلك نظرية النظم"^(٣)، ومن ثم فقد " تحددت معالم النظم واتضحت قسماته على يد عبد القاهر الجرجاني دون غيره؛ لأن النظم قبل عبد القاهر لم يكن مقصوداً عن عمد أو مدروساً بطريقة مباشرة، وإنما هو شيء عفوي نابع من ملاحظات العلماء حين يؤخذون بجمال الشعر أو الإعجاز في القرآن الكريم في داخل هذا النطاق فحسب، أما عند عبد القاهر فهو عمل مدروس ومحور يدور حوله كتابه (دلائل الإعجاز) كله، وهو القصد من تلك الدراسة الواسعة التي نهضت على أكتاف النحو وعلى تماسك لبناته حتى إنه يُرجع كل جمال في النظم إلى مراعاة أحكام النحو"^(٤).

ثانياً: مفهوم النظم وموقعه من النحو عند الإمام:

تفرّد الإمام عبد القاهر في تناوله للنظم عن سابقه، وقد "استطاع الجرجاني أن يتوصل إلى أبعاد دقيقة وعميقة، خرج منها إلى أن النظم الناجم عن مجموعة من الروابط أو العلاقات اللغوية، هو الذي يحدد معنى اللفظة ويعطيها قيمتها ومزيتها، وأن لا قيمة لها خارج السياق"^(٥)، وقد توصل إلى أن "توخي معاني النحو هو الأساس الذي يقوم عليه إعجاز نظم القرآن"^(٦) كما أنه استطاع أن يجعل من النظم نظرية متكاملة في صياغة الكلام العربي، ومما تفرّد به الإمام عن سابقه في تناول النظم أنه وضع له حداً وجعل له ضابطاً تمثل في النحو وأحكامه، ويمكن للبحث تناول مفهوم النظم عند الإمام وموقعه من النحو من خلال نقطتين، هما:

- (١) أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، ٢٥.
- (٢) النظم من سبويه إلى الجرجاني، ١.
- (٣) النظم من سبويه إلى الجرجاني، ١.
- (٤) نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني؛ مقدماتها، أركانها، قيمتها، ١٢.
- (٥) أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، ٢٥.
- (٦) أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، ٢٨.

- ١- مفهوم النظم عند الإمام.
- ٢- مفهوم النحو عند الإمام
- ٣- موقع النظم من النحو عند الإمام. وتفصيل القول في هذه النقاط على النحو التالي:
- ١- مفهوم النظم في إطار من النحو عند الإمام:
- اتخذ الإمام عبد القاهر من تفنيد آراء سابقيه والرد عليهم منطلقاً لبناء نظريته في النظم، وقد كان مقصده من ذلك وضع أمور النظم وحدوده في نصابها، وقد بين ذلك قائلاً: "إن التوق إلى أن تُقرَّ الأمور قرارها وتوضع الأشياء مواضعها والنزاع إلى بيان ما يشكل وحل ما ينعقد والكشف عما يخفى وتلخيص الصفة حتى يزداد السامع ثقة بالحجة واستظهاراً على الشبهة واستبانة للدليل وتبييناً للسبيل شيء في سوس العقل وفي طباع النفس إذا كانت نفساً"^(١)، وقد انطلق الإمام في عرض مفهوم النظم من خلال الرد على المعتزلة في نسبتهم الإعجاز والفصاحة في القرآن الكريم إلى اللفظ دون المعنى، فكان يرى أن الفصاحة لا تنسب إلى اللفظ وإنما هي من خصائص للمعنى.
- وفي إطار نفي الإمام الفصاحة عن اللفظ يفرق بين نظم الحروف ونظم الكلم، فيرى "أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال: ربح مكان ضرب، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد، وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس"^(٢)، وبهذا يرى الإمام أن نظم الكلم هو "نظمٌ يُعتَبَرُ فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"^(٣)، فهو "نظمٌ قائمٌ على التعليق ومراعاة حال الكلام بعضه مع بعض، ثم مراعاة الكلام لتمام المراد منه، من خلال تلاقي المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل، فالعبرة ليست بالتوالي الصوتي، وإنما العبرة بالتناسق الدلالي"^(٤).

(١) دلائل الإعجاز، ٣٤.

(٢) دلائل الإعجاز، ٤٩.

(٣) دلائل الإعجاز، ٤٩.

(٤) المفردة بين الدلالة اللفظية والتركييبية عند عبد القاهر، ٦١.

وبهذا ينفي الإمام صفة النظم أو التأليف عن الألفاظ التي لا تتوخى فيها معاني النحو وأحكامه، يقول: "إنك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى فيها معاني النحو لم تكن صنعت شيئاً تدعى به مؤلفاً وتشبهه معه بمن عمل نسجاً أو صنع على الجملة صنيعاً، ولم يتصور أن تكون قد تخيرت لها المواقع"^(١)، ومن ثم "لا تكون الكلم المفردة التي هي أسماء وحروف كلاماً وشعراً من غير أن يحدث فيها النظم الذي حقيقته توخي معاني النحو وأحكامه"^(٢).

وقد اتخذ الإمام عبد القاهر من النحو مرجعاً ومرتكزاً لتعريف النظم، فنراه يقول في أحد المواضع معرفاً النظم: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"^(٣)، ويقول في موضع آخر: "النظم كما بيناه هو توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه والعمل بقوانينه وأصوله"^(٤)، وفي موضع ثالث يقول:

"وأمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم وأنت ترتب المعاني أولاً في نفسك ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك"^(٥).

وعلى هذا يقرر الإمام أن كل أمر النظم يدور حول النحو، يقول: "هذا هو السبيل فليست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وتلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه"^(٦).

(١) دلائل الإعجاز، ٣٧٠، ٣٧١.

(٢) دلائل الإعجاز، ٤٨٨.

(٣) دلائل الإعجاز، ٨١.

(٤) دلائل الإعجاز، ٤٥٢.

(٥) دلائل الإعجاز، ٤٥٤.

(٦) دلائل الإعجاز، ٨١، ٨٢.

ولا يكتفي الإمام بتعريف النظم، بل يشرحه شرحاً تطبيقياً، فيقول: "وجملة الأمر أن النظم إنما هو أن الحمد من قوله تعالى (الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم) مبتدأً، والله خبرٌ، ورب صفةٌ لاسم الله تعالى ومضافٌ إلى العالمين، والعالمين مضافٌ إليه، والرحمن الرحيم صفتان كالرب، ومالك من قوله (مالك يوم الدين) صفةٌ أيضاً ومضافٌ إلى يوم، ويوم مضافٌ إلى الدين، وإياك ضمير اسم الله تعالى مما هو ضمير يقع موقع الاسم إذا كان الاسم منصوباً معنى ذلك أنك لو ذكرت اسم الله مكانه لقلت الله نعبد ثم أن نعبد هو المقتضي معنى النصب فيه، وكذلك حكم إياك نستعين، ثم إن جملة (إياك نستعين) معطوف بالواو على جملة (إياك نعبد) والصراط مفعولٌ والمستقيم صفةٌ للصراط، وصراط الذين بدلٌ من (الصراط المستقيم) و(أنعمت عليهم) صلةٌ الذين و(غير المغضوب عليهم) صفةٌ الذين و(الضالين) معطوفٌ على المغضوب عليهم"^(١).

وبهذا فالنظم عند الإمام عبد القاهر يعني "توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم"^(٢).

ومما سبق يتبين لنا أن النظم قد تحددت معالمه، و"اتضحت قسماته على يد عبد القاهر الجرجاني دون غيره؛ لأن النظم قبل عبد القاهر لم يكن مقصوداً عن عمد أو مدروساً بطريقة مباشرة، وإنما هو شيء عفوي نابع من ملاحظات العلماء حين يؤخذون بجمال الشعر أو الإعجاز في القرآن الكريم في داخل هذا النطاق فحسب، أما عند عبد القاهر فهو عمل مدروس ومحور يدور حوله كتابه (دلائل الإعجاز) كله، وهو القصد من تلك الدراسة الواسعة التي نهضت على أكتاف النحو وعلى تماسك لبناته حتى إنه يرجع كل جمال في النظم إلى مراعاة أحكام النحو"^(٣)، ولم يولِ الإمام النظم كل هذا الاهتمام إلا لعلمه أن "النظم هو الوسيلة التي يتحقق بها التواصل بين المتكلم والمستمع، فأبي سوء لتأليف الكلم أو سوء فهم معناه يؤدي إلى إفساد عملية التواصل برمتها، ولا يحدث الغرض الذي يستهدفه المتكلم أثناء ممارسته عملية الكلام"^(٤).

(١) دلائل الإعجاز، ٤٥٢، ٤٥٣.

(٢) دلائل الإعجاز، ٥٢٥.

(٣) نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، مقدماتها، أركانها، قيمتها، ص ١٢.

(٤) النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ٣٢٥.

٢- مفهوم النحو عند الإمام:

لم يكن النحو عند الإمام عبد القاهر كما يفهمه الكثيرون بأنه مجرد العلامات الإعرابية أو ضبط أواخر الكلم، أو معرفة أبواب النحو، فالنحو عنده أوسع من أن ينحصر في "القواعد المستنبطة المسطرة في كتب النحو؛ لأن المتكلم قد يجهل جهلاً كلياً الممارسة العلمية للنحو، ولكنه يمارسه أثناء العملية التواصلية، ويعني بالقوانين النحوية القواعد التجريدية الكامنة في ذهن كل من المتكلم والمستمع، بواسطتها ينتج الأول الكلام، وبواسطتها يفك الثاني رموزه"^(١)، وقد وجدت عند الإمام تحت مفهوم النحو مصطلحات بينها فروق دقيقة، يمكننا حصرها في النحو، ومعاني النحو، وتوخي معاني النحو، ويمكننا التفريق بين هذه المصطلحات على النحو التالي:

أ) النحو ومعاني النحو عند الإمام:

ثمة فرق بين النحو ومعاني النحو عند الإمام، فالنحو عنده هو أبواب النحو المعروفة من مبتدأ وخبر وصفة وحال وفاعل ومفعول، إلى غير ذلك من أبواب، أما معاني النحو فتشير عنده إلى الوجوه التي يحتملها كل باب من أبواب النحو وما بين هذه الوجوه من فروق، وهي عنده "كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها"^(٢)، وهذه الكثرة تكون بتعدد الأغراض التي هي الأخرى لا نهاية لها. ويرى الإمام أن هذه الوجوه والفروق هي الغاية التي يجب أن يسعى إليها المتكلم، يقول: "لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق) و(زيد ينطلق) و(ينطلق زيد) و(منطلق زيد) و(زيد المنطلق) و(المنطلق زيد) و(زيد هو المنطلق) و(زيد هو منطلق). وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: (إن تخرج أخرج) و(إن خرجت خرجت) و(إن تخرج فأنا خارج) و(أنا خارج إن خرجت) و(أنا إن خرجت خارج). وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: (جاعني زيد مسرعاً) و(جاعني يسرع) و(جاعني وهو مسرعٌ أو هو يسرع) و(جاعني قد أسرع) و(جاعني وقد أسرع)، فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى

(١) النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ٣٣٠.

(٢) دلائل الإعجاز، ٨٧.

فيضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال وبـ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون وبـ (إذا) فيما علم أنه كائن. وينظرَ في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الواو) من موضع (الفاء)، وموضع (الفاء) من موضع (ثم)، وموضع (أو) من موضع (أم)، وموضع (لكن) من موضع (بل). ويتصرف في التعريف والتكثير والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له^(١).

ويرى الإمام أن حسن النظم لا يكون في علم المتكلم بمعاني النحو ومعرفتها، وإنما يكون في أمرين:

الأول: أن يختار من بين هذه الوجوه ما يناسب غرضه من الكلام؛ يقول الإمام: "اعلم أنا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة، ولكننا أوجبناها للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها، فليس الفضل للعلم بأن (الواو) للجمع، و(الفاء) للتعقيب بغير تراخ، و(ثم) له بشرط التراخي و(إن) لكذا و(إذا) لكذا، ولكن لأن يأتى لك إذا نظمت شعراً وألفت رسالة أن تحسن التخيّر وأن تعرف لكل من ذلك موضعه"^(٢)، فالمتكلم ينظر إلى الوجوه في كل معنى فيختار منها ما يخدم غرضه من الكلام؛ لأن النحو "يسمح لك بوجوه كثيرة تبدو متشابهة سطحياً، ولكن فيها فروقاً في العمق"^(٣) فإذا أحسن المتكلم اختيار الوجه المناسب لغرضه أحسن نظم الكلام وتأليفه.

الثاني: أن يحسن اختيار المواضع المناسبة لكل وجه من هذه الوجوه حتى يحدث فيما بينها انسجام وتآلف، يقول: "ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض"^(٤).

(١) دلائل الإعجاز، ٨١، ٨٢.

(٢) دلائل الإعجاز، ٢٤٩، ٢٥٠.

(٣) النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ١١.

(٤) دلائل الإعجاز، ٨٧.

ب) معاني النحو وتوحي معاني النحو:

يفرق الإمام بين معاني النحو وبين توحيها، "فمعاني النحو عنده قواعد ثابتة مستقرة لا تحتاج إلى إعادة نظر، أما توحي هذه المعاني في عملية النظم فهي مجال المزية والحسن ومجال الإبداع والمنافسة؛ لأنها تقوم على عملية الاختيار وحسن الاستخدام وفق قوانين النحو ومعانيه، وهذه الغاية هي التي تميّز بين النحو والنظم"^(١)، وتفرقه هنا تفريقاً بين علم مصنوع يُكتسب اكتساباً، وبين معرفة فطرية في ذهن المتكلم، و"جهل المتكلم لهذا العلم المصنوع لا يمنعه من إدراك الفروق بين أنماط الجمل إنتاجاً وتفكيكاً"^(٢).

وقد مثل الإمام على الفارق بين معاني النحو وبين توحيها، قائلاً: "إذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول جاعني زيد راكبا وبين قوله جاعني زيد الراكب لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال راكبا كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في راكب إنه حال وإذا قال الراكب إنه صفة جارية على زيد وإذا عرف في قوله زيد منطلق أن زيدا مخبر عنه ومنطلق خبر لم يضره أن لا يعلم أنا نسمي زيدا مبتدأ وإذا عرف في قولنا ضربته تأديبا له أن المعنى في التأديب أنه غرضه من الضرب وأن ضربه ليتأدب لم يضره أن لا يعلم أنا نسمي التأديب مفعولا له، ولو كان عدمه العلم بهذه العبارات يمنعه العلم بما وضعناها له وأردناه بها لكان ينبغي أن لا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه وأن لا يفصل فيما يتكلم به بين نفي وإثبات وبين ما إذا كان استفهاما وبينه إذا كان بمعنى الذي وإذا كان بمعنى المجازاة لأنه لم يسمع عباراتنا في الفرق بين هذه المعاني"^(٣).

ويقول في موضع آخر: "أثرى الأعرابي حين سمع المؤذن يقول: أشهد أن محمداً رسول الله بالنصب فأنكر وقال صنع ماذا؟ أنكر عن غير علم أن النصب يخرج عن أن يكون خبراً ويجعله والأول في حكم اسم واحد وأنه إذا صار والأول في حكم اسم واحد احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاماً وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة، إن كان لم يعلم ذلك فلماذا قال صنع ماذا فطلب ما يجعله خبراً ويكفيك أنه يلزم على ما قالوه أن يكون امرؤ القيس حين قال:

(١) أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، ٢٩.

(٢) النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ١٢.

(٣) دلائل الإعجاز، ٤١٨، ٤١٩.

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

قاله وهو لا يعلم ما نعينه بقولنا إن قفا أمر ونبك جواب الأمر وذكرى مضاف إلى حبيب ومنزل معطوف على الحبيب وأن تكون هذه الألفاظ قد رتبت له من غير قصد منه إلى هذه المعاني وذلك يوجب أن يكون قال: نبك بالجزم من غير أن يكون عرف معنى يوجب الجزم وأتى به مؤخرا عن قفا من غير أن عرف لتأخيره موجبا سوى طلب الوزن^(١).

ولعل هذا التفريق في الفهم قد سبق به الإمام ما توصل إليه المحدثون من التفريق بين الكلام واللغة، فهم يرون أن "الكلام عملٌ واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاطٌ واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يُحسُّ بالسمع نطاقاً والبصر كتابةً واللغة تُفهم بالتأمل في الكلام، فالذي نقوله ونكتبه كلام والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة؛ فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها، والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً ولكن اللغة لا تكون إجتماعية"^(٢).

٣- موقع النظم من النحو:

يرى الإمام عبد القاهر "أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك"^(٣)، وبهذا يجعل الترتيب والتعليق جوهر عملية النظم، ولا يستطيع المتكلم أن يُحدث بين الكلم تعليقا دون معاني النحو وأحكامه، ومن ثم "فلا نظم بدون معرفة القوانين النحوية التي تسمح بانتلاف الكلم ولا تسمح بانتلاف أخرى"^(٤)، وهو هنا لا يقصد المعرفة العلمية الموضوعية أو المكتسبة، وإنما يقصد المعرفة الفطرية الكامنة في عقل المتكلم، فهو "يفرق بين علم موضوع مصنوع، وبين معرفة كامنة في عقل المتكلم"^(٥).

ومن هنا نصل إلى حقيقة علاقة النظم بالنحو، والتي مؤداها عند الإمام أن النحو هو القواعد التي تضبط عملية النظم، والنظم هو التطبيق الذهني لقواعد النحو، ولعل

(١) دلائل الإعجاز، ٤١٩.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ٣٢.

(٣) دلائل الإعجاز، ٥٥.

(٤) النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ٣٢٩.

(٥) النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ٣٣٠.

هذا ما يذهب إليه الدكتور علي مخيمر بقوله: "إن النظم ثمار النحو والنحو أصل للنظم، فهما متلازمان لا انفصال بينهما"^(١)، وقد علل الدكتور مخيمر هذه العلاقة بأنه "لا يمكن أن ننظم كلاماً بدون قواعد النحو، وكذلك لا يمكن أن يكون من القواعد المضبوطة بمقاييس وأصول دقيقة من غير أن يكون لها نظم من الكلام قد قصد ترتيبه وفقاً لهذه القواعد"^(٢).

ومن هنا يتبين لنا أن الإمام جعل النحو هو الضابط لعملية النظم، فهو يجعل من معاني النحو أساساً يبنى عليه النظم"^(٣)، فيرى أن الإنسان "إذا وفق في جمع الألفاظ المفردة وأراد أن يضعها على النسق الذي يجد فيه هدفه، فلا بد أن يعمد إلى علم النحو، وينظر في قواعده وأصوله، ثم يرتب كلامه وفقاً لهذه القواعد، حتى تصيب المفصل، عندئذ تبرز المعاني واضحة، وتكون ثمرة لتطبيق هذه القواعد"^(٤)، وبهذا "فالنظم ثمار النحو والنحو أصل النظم"^(٥).

ولعل أكد علاقة بين النظم والنحو تتضح في أن أهم مرحلة من مراحل النظم وهي التعليق تقوم على أحكام النحو ومعانيه؛ "فطرق التعليق تستوجب معرفة علم النحو، فلا نظم بدون معرفة القوانين النحوية التي تسمح بانتلاف الكلم ولا تسمح بانتلاف أخرى"^(٦)، ومن ثم يجعل الإمام مرجع كل حُسن في الكلام إلى أن قائله توخى على وجهاً من الوجوه التي يقتضيها علم النحو فأصاب في ذلك، يقول الإمام: "وإذ قد عرفت ذلك فاعمد إلى ما توأصفوه بالحسن وتشاهدوا له بالفضل ثم جعلوه كذلك من أجل النظم خصوصاً دون غيره مما يستحسن له الشعر أو غير الشعر من معنى لطيف أو حكمة أو أدب أو استعارة أو تجنيس أو غير ذلك مما لا يدخل في النظم وتأمله فإذا رأيته قد ارتحت واهترزت واستحسنته فانظر إلى حركات الأريحية مم كانت وعند ماذا ظهرت فإنك ترى عياناً أن الذي قلت لك كما قلت اعمد إلى قول البحرني:

بلونا ضرائب من قد نرى فما إن رأينا لفتح ضريباً

(١) فلسفة عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، ١٤١.

(٢) فلسفة عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، ١٣٩.

(٣) النظم من سبويه إلى الجرجاني، ٥.

(٤) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، ١٣٦.

(٥) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، ١٤١.

(٦) النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ١١.

هو المرء أبدت له الحادث - ات عزما وشيكا ورأيا صليبا
تنقل في خلقي سودد سماحا مرجى وبأسا مهيبا
فكالسيف إن جئته صارخا - وكالبحر إن جئته مستثيبا

فإذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك ووجدت لها اهتزازا في نفسك فعد فانظر في السبب واستقص في النظر فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدم وأخر وعرف ونكر وحذف وأضرر وأعاد وكرّر وتوخى على الجملة وجهًا من الوجوه التي يقتضيها علم النحو فأصاب في ذلك كله ثم لطف موضع صوابه وأتى مأتى يوجب الفضيلة^(١).

ويلخص الإمام موقع النظم من النحو فيقول: "واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه من أن لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم"^(٢). ومما سبق يتبين لنا أن النحو هو الأصل الذي يقوم عليه النظم، والنظم هو الترجمة الحقيقية الوحيدة للنحو، فالنحو يمثل المنهج، والنظم يمثل التطبيق لهذا المنهج، ولا وجود لأحدهما دون وجود الآخر.

ثالثًا: مقوّمات بناء الجملة في إطار نظم الكلم عند الإمام:

أقام الإمام عملية النظم على عدد من المقوّمات، هي: الاختيار، الترتيب، البناء، والتعليق، ولا شك أن هذه هي مقوّمات بناء الجملة في اللغة العربية، ويسعى البحث تحت هذا العنوان إلى فهم كل مقوم من هذه المقومات وموقعه من النظم، ويتم له هذا من خلال شرح المقوّمات الثلاثة، وتفصيل القول في هذه المقوّمات على النحو التالي:

أ) الاختيار:

تبيّن لنا في المطلب السابق أن الإمام يرى أن لكل باب نحوي وجوهًا كثيرة تتعدّد بتعدد المواقع والأغراض، فالنحو عند الإمام "يسمح لك بوجوه كثيرة تبدو متشابهة سطحياً، ولكن فيها فروقاً في العمق"^(٣)، وعلى المتكلم أن "يختار من الأساليب الموضوعية في قوانين النحو ما يمكن أن يعبر عن الأغراض والمعاني المناسبة للمقام والحال"^(٤)، وبهذا يجعل الإمام المزيّة في حسن تخيير الوجه من وجوه النحو لكل

(١) دلائل الإعجاز، ٨٤، ٨٥.

(٢) دلائل الإعجاز، ٣٧٠.

(٣) النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، ١١.

(٤) أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، ٢٨.

غرض من الأغراض، يقول: "ليس الفضل للعلم بأن (الواو) للجمع، و(الفاء) للتعقيب بغير تراخ، و(ثم) له بشرط التراخي و(إن) لكذا و(إذا) لكذا، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعراً وألفت رسالة أن تحسن التخيّر وأن تعرف لكل من ذلك موضعه"^(١)، فالمتكلم ينظر إلى الوجوه في كل باب من الأبواب فيختار منها ما يخدم غرضه، فإذا أحسن في اختيار الوجه المناسب لغرضه أحسن في نظم الكلام وتأليفه، و"بهذا يتميز مبدعٌ من آخر بقدرته على أن يوقع اختياره على بعض الإمكانيات النحوية دون بعضها الآخر، أو تفضيل بعضها على بعض"^(٢).

ويُسبِّه الإمام اختيار المعاني بتخيّر الأصباغ ومواقعها، فيقول: "فكما أنك ترى الرجل قد تهذى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من التخيّر والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجها لها وترتيبه إياها إلى ما لم يتهدّ إليه صاحبه فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب وصورته أغرب"^(٣).

ولمّا كانت "المفردة اللغوية لا تتحدد دلالتها إلا في السياق اللغوي، من خلال العلاقات النحوية التي تربطها بعناصر الجملة الأخرى"^(٤)، جعل الإمام التفاضل بين الكلمتين من خلال موقع كل منهما، فيرى أن لا تفاضل بين كلمتين دون أن يكون لكل منهما موقع نكتسب من خلاله معنى تتميز به عن المعنى الذي اكتسبته الأخرى من موقعها، يقول: "هل يُتصوّر أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبها على ما هي موسومة به"^(٥).

وبهذا يتبيّن لنا أن لا فصاحة للفظّة خارج النظم والتأليف، وأن كلّ ما يُنسب إليها خارج النظم لا يعدو أن يكون وصفاً لها بأنها مألوفة مستعملة أو غريبة وحشية أو خفيفة الحروف إلى غير ذلك مما لا علاقة له بمعنى اللفظة، يقول الإمام: "وهل يقع في وهم وإن جهد أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن يُنظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشية أو أن تكون

(١) دلائل الإعجاز، ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) المفردة بين الدلالة الوظيفية والتركيبية عند عبد القاهر الجرجاني، ٦١.

(٣) دلائل الإعجاز، ٨٧، ٨٨.

(٤) المفردة بين الدلالة الوظيفية والتركيبية عند عبد القاهر الجرجاني، ٦٢.

(٥) دلائل الإعجاز، ٤٤.

حروف هذه أخف وامتزاجها أحسن ومما يكد اللسان أبعد؟^(١)، وهذا يعني أن فصاحة اللفظة مكتسبةً اكتساباً من مواقعها في النظم والتأليف، وليست في أصل وضعها للغوي.

ويمثل الإمام على ذلك بقول الله تعالى: (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أفلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين) [سورة هود، الآية ٤٤]، ويشرح حسن الاختيار في الآية فيقول: تأمل هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية قل (ابلعي) واعتبرها وحدها من غير أن تنتظر إلى ما قبلها وإلى ما بعدها، وكذلك فاعتبر سائر ما يليها وكيف بالشك في ذلك ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض، ثم أمرت، ثم في أن كان النداء بـ (يا) دون (أي) نحو (يا أيها الأرض)، ثم إضافة الماء إلى الكاف دون أن يقال (ابلعي الماء)، ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها، ونداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها، ثم أن قيل (وغيض الماء) فجاء الفعل على صيغة فعل الدالة على أنه لم يغيض إلا بأمر أمر وقدرة قادر ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى (قضي الأمر) ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو استوت على الجودي ثم إضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن ثم مقابلة (قيل) في الخاتمة بـ(قيل) في الفاتحة، أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة وتحضرك عند تصورها هيبه تحبب بالنفس من أقطارها تعلقا باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب^(٢).

وينتقد الإمام عبد القاهر من يجعل الاختيار للألفاظ دون معانيها ودون النظر إلى المواضع التي تختار لها، ويمثل على ذلك بما جاء عند الجاحظ، فيقول: "وليت شعري من أين لمن لم يتعب في هذا الشأن ولم يمارسه ولم يوفر عنايته عليه أن ينظر إلى قول الجاحظ وهو يذكر إعجاز القرآن: (ولو أن رجلاً قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة قصيرة أو طويلة لتبين له في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها أنه عاجز عن مثلها ولو تُحْدِي بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها). وقوله وهو يذكر رواة

(١) دلائل الإعجاز، ٤٤.

(٢) دلائل الإعجاز، ٤٥، ٤٦.

الأخبار: (ورأيت عامتهم فقد طالت مشاهدتي لهم وهم لا يقفون إلا على الألفاظ المتخيرة والمعاني المنتخبة والمخارج السهلة والديباجة الكريمة وعلى الطبع المتمكن وعلى السبك الجيد وعلى كل كلام له ماء ورونق). وقوله في بيت الحطيئة (من بحر الطويل):

متى تأتته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

وما كان ينبغي أن يمدح بهذا البيت إلا من هو خير أهل الأرض على أنى لم أعجب بمعناه أكثر من عجبى بلفظه وطبعه ونحته وسبكه فيفهم منه شيئاً أو يقف للطابع والنظام والنحت والسيك والمخارج السهلة على معنى أو يحلى منه بشيء وكيف بأن يعرفه ولربما خفي على كثير من أهله^(١).

كما يأخذ الإمام على الجاحظ اهتمامه باختيار الألفاظ على حساب المعاني في قوله: "وذهب الشيخ^(٢) إلى استحسان المعاني والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وصحة الطبع وكثرة الماء وجودة السبك وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير"^(٣)، فيقول الإمام: "فقد تراه كيف أسقط أمر المعاني وأبى أن يجب لها فضل فقال وهي مطروحة في الطريق ثم قال وأنا أزعم أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبداً فأعلمك أن فضل الشعر بلفظه لا بمعناه وأنه إذا عدم الحسن في لفظه ونظمه لم يستحق هذا الاسم بالحقيقة"^(٤)

ولا ينفي الإمام تعلق الفكر بالألفاظ المفردة في جملته، فيقول: "اعلم أنني لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها"^(٥)، فهو يرى أن تعلق الفكر بالألفاظ المفردة ليس تعلقاً بمعانيها الوضعية، وإنما

(١) دلائل الإعجاز، ٢٥١.

(٢) إشارة إلى أبي عمرو الشيباني، لاستجاده قول الشاعر (من بحر السريع):

لا تحسبن الموت موت اليلى وإنما الموت سؤال الرجال
كلاهما موت ولكن ذا أشد من ذاك على كل حال

(٣) كتاب الحيوان، ٣/ ١٣١، ١٣٢.

(٤) دلائل الإعجاز، ٢٥٦.

(٥) دلائل الإعجاز، ٤١٠.

يتعلق لها بعد معرفة موقعها مع غيرها من الكلمات في التأليف، وذلك بـ"أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به وأكشف عنه وأتم له وأحرى بأن يُكسبه نبلاً ويُظهر فيه مزية"^(١). ويمثّل الإمام على اختيار الكلم بتوخي معاني النحو فيما بينها بقول بشار (من بحر الطويل):

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

فيقول: "هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذا الكلم بباله أفراداً عارية من معاني النحو التي تراها فيها وأن يكون قد وقع (كأن) في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء وأن يكون فكر في (مثار النقع) من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني وفكر في (فوق رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى (الرؤوس) وفي (الأسياف) من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار) وفي (الواو) من دون أن يكون أراد العطف بها وأن يكون كذلك فكر في (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً (لكأن) وفي (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل (تهاوى) فعلاً للكواكب ثم يجعل الجملة صفة لليل ليتم الذي أراد من التشبيه أم لم تحظر هذه الأشياء بباله إلا مراداً فيه هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها"^(٢).

(ب) الترتيب:

يقصد الإمام بالترتيب بمعناه العام ترتيب المعاني في النفس بحسب الغرض الذي يقصده المتكلم، لترتب له الألفاظ تبعاً لترتيب المعاني، يقول الإمام: "إنك تتوخي الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعها الألفاظ وقوت بها آثارها، وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"^(٣).

(١) دلائل الإعجاز، ٤٣.

(٢) دلائل الإعجاز، ٤١١: ٤١٢.

(٣) دلائل الإعجاز، ٥٤.

ويرى الدكتور تَمَّام حَسَّان أن "عبد القاهر حين صاغ اصطلاحه الترتيب قصد به إلى شيئين، أولهما ما يدرسه النحاة تحت عنوان الرتبة، وإن كانوا لم يعنوا به تمامًا وإنما فرقوا القول فيهما بين أبواب النحو، وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير"^(١) وهذا ما يدل عليه كلام الإمام في حديثه عن الترتيب، فقد دل كلامه في هذا السياق على أن للترتيب معنيين مختلفين، هما:

المعنى الأول: ترتيب الألفاظ في الجملة وفقاً لمعيار النحو وأحكامه، ولعل هذا ما ذكره الدكتور تَمَّام من قرينة الرتبة، والتي تشير عنده إلى "علاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه"^(٢)، أو هو "الموقع الذكري للكلمة في جملتها، فيقال: رتبة الفاعل التقدم على المفعول، ورتبة المفعول التأخر عن الفاعل، ورتبة المبتدأ أن يتقدم على الخبر ورتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ"^(٣).

وفي هذا المعنى من معنيي الترتيب يجعل الإمام معاني النحو وأحكامه ضابطاً أو معياراً للقول بالتقديم والتأخير في الكلام، فيرى أن التقديم والتأخير بين الكلم لا يكون إلا لموجب أو جب أن تُقدِّم هذه الكلمة وتؤخر تلك، وهذا الموجب هو ما بين هذه الكلم من معانٍ نحوية، فيذهب الإمام إلى أن نظم الكلم "نظمٌ يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض..مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"^(٤)، وهذه العلة مصدرها قواعد النحو أحكامه.

ويشرح الإمام هذا المعنى للترتيب فيقول: "إذا تأملنا وجدنا الذي يكون في الألفاظ من تقديم شيء منها على شيء إنما يقع في النفس أنه نسق إذا اعتبرنا ما توحي من معاني النحو في معانيها، فأما مع ترك اعتبار ذلك فلا يقع ولا يتصور بحال، أفلا ترى أنك لو فرضت في قوله:

فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها، ٢٠٧.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٩.

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ٩٢.

(٤) دلائل الإعجاز، ٤٩.

أن لا يكون نبك جواباً للأمر ولا يكون معدى بمن إلى ذكرى ولا يكون ذكرى مضافة إلى حبيب ولا يكون منزل معطوفاً بالواو على حبيب لخرج ما ترى فيه من التقديم والتأخير عن أن يكون نسقاً ذاك لأنه إنما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقاً وترتيباً إذا كان التقديم قد كان لموجب أوجب أن يقدم هذا ويؤخر ذاك، فأما أن يكون مع عدم الموجب نسقاً فمحال لأنه لو كان يكون تقديم اللفظ على اللفظ من غير أن يكون له موجب نسقاً لكان ينبغي أن يكون توالي الألفاظ في النطق على أي وجه كان نسقاً حتى إنك لو قلت نبك قفا حبيب ذكرى من لم تكن قد أعدمته النسق والنظم وإنما أعدمته الوزن فقط"^(١).

المعنى الثاني: هو ترتيب الكلمات في الجملة خلافاً لما أقرته موجبات النحو فيما بين الكلم، وهذا المعنى يمثل ظاهرة سياقية يفرضها السياق على المتكلم، وهذا يعني "تحديد موقع كل وحدة لغوية وفق ما يقتضيه غرض المتكلم"^(٢). ولعل هذا يتوافق مع ما عنونه الدكتور تمام بالرتبة غير المحفوظة، فهو يرى أنه "إذا وقع أحد العنصرين في حيز الآخر بحسب اللفظ في كل الأحوال فتلك رتبة محفوظة، وإذا وقع في ذلك الحيز حكماً، أي بحسب الأصل، فالرتبة غير محفوظة أي يمكن أن تتخلف بحسب الدواعي الأسلوبية"^(٣).

ومن أمثلة هذا المعنى ما استحسسه الإمام من توخي التقديم والتأخير في قول الشاعر (من البسيط):

سالت عليه شعاب الحي حين دعا أنصاره بوجوه كالدنانير

ويقول فيه: "فإنك ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها إنما تم لها الحسن وانتهى إلى حيث انتهى بما توخي في وضع الكلام من التقديم والتأخير وتجدها قد ملحت ولطفت وبمعاونة ذلك ومؤازرته لها وإن شككت فاعمد إلى الجارين والظرف فأزل كلا منها عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه فقل سالت شعاب الحي بوجوه

(١) دلائل الإعجاز، ٤٦٨.

(٢) أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، ٣١.

(٣) الخلاصة النحوية، ٨٣.

كالدنانير عليه حين دعا أنصاره ثم انظر كيف يكون الحال وكيف يذهب الحسن والحلاوة وكيف تعدم أريحيتك التي كانت وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها"^(١).

جـ) البناء:

يجعل الإمام البناء شرطاً في النظم، يقول: "اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعَلَّق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك"^(٢).

ويشير البناء عند الإمام إلى ضم الكلم بعضها إلى بعض، وهو ضم يختلف عن ضم الحروف في بناء الكلمات المفردة، والذي يعني بناء كل حرف على الآخر كيف جاء واتفق دون اعتبار حالهما معاً، فيرى الإمام: "أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد، وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذاً نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق، ولذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"^(٣).

ويرى الدكتور تمام حسناً أن البناء هو التعبير عن المعاني النحوية التي تم تعليقها وترتيبها ومطابقتها بالكلمات التي تعبر عن هذه المعاني، يقول: "وأما البناء فأنا أفهم من عرض عبد القاهر للموضوع أنه جعله للمباني بحسب المعاني الوظيفية كأن تبني لمعنى الفاعلية مبنى هو الاسم المرفوع في بعض المواطن أو ضميراً متصلاً في موضع آخر وضميراً مستتراً في موضع ثالث، فالبناء كما أفهمه عنه هو اختيار

(١) دلائل الإعجاز، ٩٩.

(٢) دلائل الإعجاز، ٥٥.

(٣) دلائل الإعجاز، ٤٩.

المباني التي يقدمها الصرف للتعبير عن المعاني النحوية^(١)، وبهذا فالبناء هو بمثابة تحقيق المعاني التي تعلق بها الفكر على أرض الواقع لتصبح واقعاً ملموساً يُسمع ويُرى.

ولالإمام عبد القاهر تمثيل بيِّن مدى استيعاب الدكتور تَمَّام لمفهوم البناء عنده، وفي هذا التمثيل يقول الإمام: "وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفةً للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخى في كلامٍ هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمَّنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس"^(٢)، وفي هذا يشير إلى الإمام إلى أن البناء هو التعبير عن المعاني النحوية بمبانٍ صرفية (اسم أو فعل أو حرف) بحيث يصلح كل منها للدخول في علاقة مع غيره من المباني.

د) التعليق عند الإمام:

لم يضع الإمام عبد القاهر للتعليق تعريفاً بما تعنيه كلمة تعريف، وإنما راح يصفه ببعض العبارات ويمثل له ببعض التمثيلات، ولم يتعدَّ ما جاء عند الباحثين حول التعليق تكرار عبارات الإمام، فيذهب الدكتور سامي عوض إلى أن الإمام "يوضح المقصود بالتعليق والبناء بأن يعمد إلى اسم مثلاً فيجعله فاعلاً أو مفعولاً، أو يعمد إلى اسمين فيجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو غير ذلك من أبواب النحو"^(٣).

ويذهب الدكتور علي البيومي إلى أن الإمام عبد القاهر يريدُ بالتعليق التعليقَ بمفهومه العام، والذي يعني "تعليق الكلمات بعضها ببعض عن طريق الإسناد والتخصيص والتبعية والنسبة، وتعليق الجمل عن طريق أدوات الشرط، وأدوات النفي

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها، ١٨٧.

(٢) دلائل الإعجاز، ٥٥.

(٣) النظم من سيبويه إلى الجرجاني، ٦.

والاستفهام، وتعليق الطرف والحرف بفعل أو شبهه"^(١)، ويرى أن "هذا التعليق بمفهومه العام أوسع من تعليق شبه الجملة، وتعليق شبه الجملة جزء مما يريده عبد القاهر هنا، فهذا التعليق العام هو الذي يُكسب الجملة معناها، فهو يريد به القرائن المعنوية واللفظية التي تربط بين الكلمات في موضعها الصحيح الذي يقتضيه علم النحو لها"^(٢).

وهذه المحاولات لتعريف مفهوم التعليق عند الإمام لا تتعدى شرح عبارات الإمام، ولا يتوفر فيها القصد إلى تقديم تعريف علمي للتعليق، والمحاولة الوحيدة الجادة لتعريف التعليق عند الإمام تعريفاً علمياً هي محاولة الدكتور تمام حسّان، والتي يذهب فيها إلى أن الإمام قصد بالتعليق "إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية"^(٣)، إلا أن هذا التعريف فيه نظر من جهات عدة:

١- أن الدكتور تمام حسّان جعل إنشاء العلاقات يكون بين المعاني النحوية، وهو بهذا يجعل الكلم حاملاً للمعاني النحوية قبل إنشاء العلاقات فيما بينها، ولكن الأصل أن الكلم لا تحمل المعاني النحوية إلا من خلال العلاقات فيما بينها، فالمعاني النحوية ناتجة عن العلاقات التي تُنشأ بين الكلم، ومن ثم فهذه المعاني معان مكتسبة اكتساباً، وما ذهب إليه الدكتور تمام يجعلها في أصل وضع الكلم. ويمكن توضيح ذلك من خلال التمثيل بقولنا: خرج زيد. فقبل أن تكون بين كلماتها علاقة لم يكن فيها أي شيء من معاني النحو، وإنما اكتسبت هذه المعاني بعد أن تم ربطها معاً لإعطاء معنى واحد، وعليه يرى الإمام أن التعليق يكون بين معاني الكلم، ويذكر أن التعلق يكون بين اسم واسم، وبين الاسم والفعل كما يتعلق الحرف بهما، وهذا يفهم منه أن التعليق يكون للمعاني التي في الاسم والفعل والحرف قبل دخولها معاً في التعليق، وبالطبع ليس لهذه الثلاثة من معان سوى المعاني الصرفية، التي هي في أصل وضعها.

٢- قوله (بواسطة القرائن اللفظية والمعنوية والحالية) فيه نظر، فالقرينة أداة استدلال، والاستدلال يكون في التحليل لا في الصياغة، والتعليق عملية صياغية، فلا تصلح القرينة وسيلة للربط بين المعاني، بل هي دليل على المعاني النحوية في التحليل.

(١) تعدد التعليق النحوي في التركيب القرآني، دراسة في النحو و الدلالة، ٣٩، ٤٠.

(٢) تعدد التعليق النحوي في التركيب القرآني، دراسة في النحو و الدلالة، ٤٠.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٨.

٣- إذا قررنا تجاوزاً أن القرائن وسيلة من وسائل التعليق، فإن ذلك يمكن أن يصحح مع القرائن المعنوية، أما القرائن اللفظية - والتي تعني عند الدكتور تَمَّام العلامات المنطوقة - فلا تصلح وسيطاً للتعليق بين المعاني؛ لأن التعليق يكون بين المعاني لا الألفاظ، فالعلامات المنطوقة أو الألفاظ تأتي في مرحلة لاحقة لمرحلة التعليق وهي مرحلة البناء.

وإذا ما أردنا تعريف مفهوم التعليق عند الإمام فليس أمامنا سوى رصد وتحليل بعض الحقائق والمعطيات التي وردت في سياق كلامه عن التعليق، والتي يمكن تلخيصها في المعطيات الآتية:

١- تعليق الكلم من مقتضيات الفكر الإنساني.

٢- مدار التعليق يكون بين الكلم.

٣- لا إفادة من الكلم دون تعليق ببعضها ببعض.

ومن هنا يمكننا القول إن مكونات التعليق عند الإمام هي الفكر المقتضي للتعليق، والمعاني النحوية التي هي أداة التعليق، والكلم التي هي مناط التعليق، وعنصر القصد أو الإفادة والذي هو غاية التعليق، والمعنى العام الذي هو حصيد التعليق، وبضم هذه المكونات يمكننا تعريف التعليق عند الإمام بأنه استدعاء معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم بما يحقق معنى يقصده المتكلم، فمثلاً إذا قصد المتكلم إلى الإخبار عن مجيء زيد، جاء باسم زيد وفعل المجيء ثم يربط بينهما باستدعاء علاقة الإسناد وهي علاقة نحوية، لينتهي إلى تأليف جملته بقوله: جاء زيد.

الخاتمة والنتائج:

مما سبق يتبين لنا أن العلاقة بين النظم والنحو عند الإمام علاقة لا يمكن انفكاكها، وكل منهما متداخل مع الآخر في المفهوم، إلا أن الإمام استطاع تفصيل هذه العلاقة وشرحها بشكل غير مسبوق، ويمكننا هنا سرد أهم النتائج التي توصل إليها البحث، والتي تمثلت في النتائج التالية:

— أن الإمام عبد القاهر أول من حدّد علاقة النظم بالنحو، وأرجع أمر النظم كلّه إلى النحو، فكان النحو عنده يمثل منهج تأليف الكلام، في حين يمثل تطبيقاً لهذا المنهج، ولا وجود لأحدهما دون وجود الآخر.

— أن النحو عند الإمام هو الأصل الذي يقوم عليه النظم، والنظم هو الترجمة الحقيقية الوحيدة للنحو، فالنحو يمثل المنهج، والنظم يمثل التطبيق لهذا المنهج، ولا وجود لأحدهما دون وجود الآخر.

— أن مفهوم النحو عند الإمام لم يكن كما يفهمه الكثيرون بأنه مجرد العلامات الإعرابية أو ضبط أواخر الكلم، أو معرفة أبواب النحو، فالنحو عنده أوسع من أن ينحصر في القواعد المدوّنة في كتب النحو.

— استطاع البحث تقديم تعريف للتعليق النحوي يبنّي على معطيات الإمام عبد القاهر الجرجاني عن التعليق، فعرفّ البحث التعليق عند الإمام بأنه (استدعاء معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم تحقيقاً لمعنى يقصده المتكلم).

— أن الإمام عبد القاهر على الرغم من أنه قد سبق بكتابات في النظم، إلا أنه قد استطاع صياغة نظرية متكاملة الأركان في نظم الكلام وتأليفه، حيث بيّن عناصر النظم ومقوماته، وحصرها في الاختيار، الموقعية، التعليق، والبناء، وقد شرح كل عنصر من العناصر وبيّن ترتيبه بين بقية عناصر عملية التأليف.

ومن أهم التوصيات التي يوصي بها البحث وجوب تضافر الجهود لترجمة مفهوم التعليق عند الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى نظرية متكاملة تفي بمتطلبات التحليل النحوي وتتعامل مع اللغة في إطارها الاجتماعي.

المراجع:

- أثر القرآن في تطور البلاغة العربية حتى نهاية القرن الخامس الهجري، د. كامل الخولي، دار الأنوار للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٦٢م.
- الأدب الصغير، لابن المقفع، تحقيق وائل بن حافظ بن خلف، دار ابن القيم بالإسكندرية، ط ١.
- أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، د. ابتسام حمدان، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد (٣)، ٢٠١٠م.
- الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، د. أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع.
- إعجاز القرآن، للبقلائي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بالقاهرة، (د.ت).
- إعجاز القرآن، للبقلائي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بالقاهرة، (د.ت).
- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٧، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث بالقاهرة، ط ٢، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- تعدد التعليق النحوي في التركيب القرآني، دراسة في النحو و الدلالة، د.علي رمضان البيومي البيومي، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة الفيوم - مصر، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق محمد خلف الله أحمد، و د. محمد زغول سلام، دار المعارف بالقاهرة، (د.ت).
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م.
- الخلاصة النحوية، د. تَمَّام حَسَّان، عالم الكتب، ط ١؛ ٢٠٠٠م.
- الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق علي محمد الجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.
- فلسفة عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، د. فؤاد علي مخيمر مخيمر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣م.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط ٨، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

- كتاب البلاغة، للمبرد، تحقيق د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- كتاب دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق محمود محمد شاکر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د. ت).
- الكتاب، سيويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت — لبنان.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان، عالم الكتب، ط٣؛ ١٩٩٨م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت — لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المعنى في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار، (كتاب إعجاز القرآن)، تحقيق أمين الخولي، الدار المصرية للترجمة والتأليف، القاهرة، ١٩٦٣م.
- المفردة بين الدلالة اللفظية والتركيبية، د. تراث حاكم مالك الزيايدي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان (٢٠١)، المجلد (٧)، ٢٠٠٨م.
- نظرية القرائن في التحليل اللغوي، د. خالد بسندي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد (٤) العدد (٢)، ٢٠٠٧م.
- نظرية النظم (أركانها، آلياتها)، د. خالد بن ربيع الشافعي، مجلة الدراسات الشرقية بجامعة طنطا، مصر، العدد (٣٧)، يوليو ٢٠٠٦م.
- النظم من سيويه إلى الجرجاني، د. سامي عوض، و حسن شحود، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٤)، العدد (١٧)، ٢٠٠٢م.
- النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة جذور، العدد (٦)، مجلد (٣)، رجب ١٤٢٢هـ، سبتمبر ٢٠٠١م.

Grammar and speech system**According to Imam Abdul Qahir Al-Jorjani***Esam Tammam Abd El-Hamid Ali**Instructor at Faculty of Arts in Qena**South Valley university***Keywords: Grammar, Speech systems, Construction, Commentary.**

Abstract. This paper deals the relationship between the grammar and the speech system at Imam Abdul Qahir Al-Jorjani, It discusses the concept of speech systems among scholars who came before Imam Abdul Qahir to determine the location of the efforts of Imam Abdul Qahir compared to the efforts of these, And to know how Imam Abdul Qahir benefited from these efforts and the amount of what he added to it, then it explains the concept of speech systems and the concept of grammar in Imam Abdul Qahir and defines the concept of each of them within the other concept. Then This paper deals with the terminology that came under the concept of grammar, explaining concepts of syntax, grammatical meanings, and taking into account the meanings of grammar, and it has been able to distinguish between these terms, The research also deals with the elements of the formulation of the sentence in the framework of the speech systems of Imam Abdul Qahir, and defines these elements and restricts them to: selection, arrangement, construction, and commentary. Each of these elements is explained and its role in the formulation of the sentence and its location of the speech system.